



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وسلاغات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطب والاشراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية و ترجمتها
	مئة		مئة	6 اشهر	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن بيارك - الجزائر الهاتف : 15-18-65 الى 17 ج ج ب 50 - 3200	80 جـ		50 جـ	30 جـ	
	150 جـ		100 جـ	20 جـ	
	بما فيها تكاليف الاوصال				

لن النسخة الاصلية : 1,00 جـ ولن النسخة الاصلية و ترجمتها 2,00 جـ ولن العدد للستين السابقة : 1,50 جـ ولنسلم الفهاوس بجانا للمشتريين .
الطلوب منهم اوصال لائف الووق الاخيرة عند تجديد اشراكاتهم والاعلاء بمطالبتهم . يؤدى عن لقب العنوان 1,50 جـ ولن اشتمل 15 جـ للسطر .

فهرس

اتفاقات دولية

مرسوم رقم 80 - 206 مؤرخ فى 26 شوال عام 1400
الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن المصادقة
على الاتفاق التجارى بين حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الموقع
بمدينة الجزائر فى 17 نوفمبر سنة 1979 • 1328

مرسوم رقم 80 - 206 مؤرخ فى 26 شوال عام 1400
الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن المصادقة
على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائى
والقانونى فى المواد المدنية والجزائية بين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وجمهورية بولونيا الشعبية، الموقعة بمدينة
الجزائر فى 9 نوفمبر سنة 1976 • 1316

فهرس (تابع)

وزارة الري

قرار مؤرخ في 24 رمضان عام 1400 الموافق 5 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الموظفين التابعين لوزارة الري.

I340

وزارة التجارة

قرار مؤرخ في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على الارقام الاسدالية للاجور والمواد الخاصة بالاشغال العمومية والبناء المستعملة في الفصل الرابع من سنة 1979 لمراجعة الاسعار في عقود البناء

I342

انذارات لمقاولين.

I349

رئاسة الجمهورية

قرارات مؤرخة في 25 رجب و أول و 12 و 18 شعبان و 30 رمضان عام 1400 الموافق 8 و 14 و 25 يونيو و أول يوليو و 11 غشت سنة 1980 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

I332

قرار مؤرخ في 18 شعبان عام 1400 الموافق أول يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك المتصرفين.

I336

قرار مؤرخ في 22 رمضان عام 1400 الموافق 3 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على جدول ترقية المتصرفين لسنة 1979.

I336

وزارة العدل

مرسوم مؤرخ في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن منح العفو.

I338

اتفاقات دولية

وجمهورية بولونيا الشعبية، الموقعة بمدينة الجزائر في 9 نوفمبر سنة 1976 ، يرسم مايلى :

المادة الاولى: يصادق على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية بولونيا الشعبية، الموقعة بمدينة الجزائر في 9 نوفمبر سنة 1976 وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرز بالجزائر في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 80 - 206 مؤرخ في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية بولونيا الشعبية، الموقعة بمدينة الجزائر في 9 نوفمبر سنة 1976.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادة III - 17

منه ،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اتفاقية

تتعلق بالتعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية بولونيا الشعبية

ان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية بولونيا الشعبية ،

بناء على رغبتهما في تسوية علاقتهما في الميدان القضائي والقانوني بروح الصداقة والتعاون ،

اتفقتا على اتمام هذه الاتفاقية :

القسم الاول

الاحكام العامة

المادة الاولى

مدى الرقابة العدلية

(1) يستفيد مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين فيما يخص أشخاصهم وحقوقهم الشخصية والمالية في أرض الطرف المتعاقد الآخر من الحماية العدلية التي يمنحها هذا الاخير لنفس مواطنيه ولهم حق الالتجاء الى الهيئات القضائية وغيرها من المؤسسات الاختصاصية في المواد المدنية والجزائية وكذلك حق القيام بالمرافعة لدى تلك الهيئات القضائية والمؤسسات لكي يحافظوا على حقوقهم المبينة أعلاه .

(2) تشمل أحكام الفقرة الالى من هذه المادة الاشخاص المعنوية .

المادة الثانية

طريقة المراسلة

(1) في المواد المضبوطة بهذه الاتفاقية تجرى المراسلة مباشرة بين وزارة العدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ووزارة العدل أو النيابة العامة لجمهورية بولونيا الشعبية من جهة أخرى .

(2) تتراسل الهيئات القضائية والمؤسسات الاخرى للطرفين المتعاقدين الاختصاصية في المواد المدنية والجزائية بواسطة وزارة العدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة العدل أو النيابة العامة لجمهورية بولونيا الشعبية .

المادة الثالثة

اللغة الرسمية

(1) تكون التقارير المتبادلة والمستندات المرسلة في نطاق التعاون القضائي محررة بلغة الطرف الطالب ومصحوبة بتعجييمها بلغة الطرف المطلوب أو باللغة الفرنسية .

(2) ويرسل هذا الاخير التقرير أو المستندات المطلوبة مصحوبة بتعجييمها باللغة الفرنسية .

المادة الرابعة

رفض التعاون القضائي

يمكن رفض التعاون القضائي ان ثبت أنه يخالف النظام العام الخاص بالطرف المطلوب أو يمس سيادته أو أمنه .

المادة الخامسة

الاعفاء من ضمان

(1) لا يجب على موطنى أحد الطرفين المتعاقدين الذين يحضرون لدى سلطات الطرف المتعاقد الآخر احضار ضمان بمجرد دعوى أنهم أجانب أو أن ليس لهم مقر أو محل اقامة في اقليم هذا الطرف ما دام ان لهم مقرا أو محل اقامة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

(2) غير أن المبالغ المسبقة من التكاليف القضائية التي يجب على الطرف في الخصام تسديدها أثناء الدعوى يمكن أن يلزم بها مواطنو الطرف المتعاقد الآخر بنفس الشروط التي تطبق على مواطني الطرف المتعاقد الذي تجرى الدعوى باقليمه ،

(3) تطبق أحكام الفقرتين 1 و 2 على الاشخاص المعنوية .

القضائية المتبعة في دولتيهما . كما تتبادلان خبرتيهما في تحضير القوانين ،

(2) تتبادل وزارتا العدل أهم العقود التشريعية والتعاليق والمنشورات التي تتعلق بعلم القانون .

القسم الثاني التعاون القضائي في المادة المدنية المادة التاسعة القيام بالتعاون القضائي

اتفق الطرفان المتعاقدان على منح التعاون القضائي بين هيئتهما القضائية ومؤسساتهما في المادة المدنية وفقا للشروط المحددة في هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة موضوع التعاون القضائي

يشمل التعاون القضائي في المادة المدنية الاشعار بالمستندات وتنفيذ عقود الاجراءات مثل عقد الاستماع لشهود أو لمتنازعين أو خبراء والتوجه الى مكان النزاع وغير ذلك من وسائل التحقيق كما يشمل البحث على عنوان الاشخاص الذين وقع استدعاؤهم في قضية مدنية من طرف الاشخاص يوجد مقرهم باقليم الطرف الطالب .

المادة الحادية عشرة مضمن الانابات القضائية او مضمن طلبات التحقيق

(1) تدقق الانابة القضائية أو عريضة التحقيق الهيئتين الطالبة والمطلوبة والقضية التي ترمى اليها كل منهما ولقب واسم ومهنة ومقر الطرفين أو محل اقامتهما وكذلك لقب واسم وعنوان من ينوب عن كل منهما كما توضح موضوع الانابة القضائية أو عريضة التحقيق والمعلومات اللازمة لتنفيذها ،

(2) يجب أن تكون الانابة القضائية أو عريضة التحقيق وكذلك المستندات الاخرى الصادرة من الطرفين المتعاقدين ممضاة ومختومة بخاتم الهيئة التي قدمتها .

المادة السادسة المساعدة القضائية

(1) يستفيد مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين لدى السلطات الموجودة بتراب الطرف المتعاقد الآخر من المساعدة القضائية والاعفاء من الرسوم والمصاريف القضائية الممنوح لمواطني هذا الطرف باعتبار حالتهم المادية والعائلية بنفس الشروط المخصصة لرعايا الوطن ،

(2) يمتد منح المساعدة القضائية التي جادت بها في هذه القضية السلطات المختصة التابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين لسائر الاعمال الواجب القيام بها في هاته المرافعة لدى سلطة الدولة المتعاقدة الاخرى .

المادة السابعة

(1) يجب أن تسلم الشهادة الخاصة بالحالات الشخصية والعائلية والمالية التي تثبت منح المساعدة القضائية من قبل السلطة الاختصاصية المنتسبة للطرف المتعاقد الذي يوجد في اقليمه مقر الطالب أو مكان اقامته ،

(2) في صورة ما اذا كان مقر الشخص المعنى بالامر غير موجود في اقليم احد الطرفين المتعاقدين فانه يسوغ للممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين للدولة التي ينتمى اليها هذا الشخص أن يسلموا له الشهادة أو يثبتوا صحة العقد المسلم من طرف سلطات البلاد الذي يأويه ،

(3) يجوز للسلطة التي تبت في طلب المساعدة القضائية أن تطلب استعلامات مكملة من السلطة التي سلمت الشهادة .

المادة الثامنة

تبادل المعلومات في المسائل القضائية

(1) ستبادل عند الطلب وزارتا العدل للطرفين المتعاقدين معلوماتهما في التشريع والفوائد

المادة الثانية عشرة

تنفيذ الانابة القضائية وطلبات التحقيق

(1) من أجل تنفيذ الانابة القضائية أو تنفيذ طلب التحقيق ستطبق الهيئة المطلوب منها ذلك التنفيذ الاحكام القانونية الجارى بها العمل فى دولتها غير أنه يجوز للهيئة المطلوب منها ذلك من الطرف المتعاقد الطالب أن تطبق الاحكام القانونية الخاصة بهذا الاخير ما دام ذلك لا يعارض قوانين الطرف المطلوب ،

(2) وفى حالة ما اذا كانت الهيئة المطلوب منها ذلك لا تملك الاختصاص فيما طلب منها فانها تحيل الانابة القضائية أو اقتراح التحقيق على هيئة الطرف المطلوب التى لها ذلك الاختصاص وتخبر الطرف الطالب ،

(3) وبطلب الهيئة الطالبة تخبر الهيئة المطلوبة من غير تأخير فى رسالة مضمنة بالتاريخ والمحل اللذين يجرى فيهما تنفيذ الانابة القضائية أو اقتراح التحقيق ،

(4) وفى حالة ما اذا تعذر على الهيئة المطلوبة تنفيذ الانابة القضائية أو طلب التحقيق فانها تخبر الهيئة الطالبة بذلك مبينة لها الاسباب التى حالت دون التنفيذ .

المادة الثالثة عشرة

الاشعارات

(1) عند تنفيذ اقتراحات الاشعار تطبق الهيئة المطلوبه القوانين الداخلية وان كان السند الواجب الاشار به ليس مصحوبا لا بتحويله الى لغة الطرف المطلوب منه ذلك ولا بتحويل الى اللغة الفرنسية مصادق على صحته فان الهيئة المطلوبة لا تحيل السند الا على شرط أن المرسل اليه ذلك يرضى به عن طواعيه تامة ،

(2) وان لم يقع العثور على الشخص المعين فى طلب الاشعار فى العنوان المعين فان الهيئة المطلوبة تتحمل بالمساعى اللازمة لايجاد عنوانه الحقيقى ،

(3) يجب أن يثبت الاشعار سواء بوصل يمين التاريخ الذى جرى فيه ذلك الاشعار ويتضمن توقيع الموجه اليه الاشعار المذكور وتوقيع الشخص الذى قام به وكذلك خاتم الهيئة وسواء برسم محضر محرر على يد الهيئة مبين لتاريخ الاشعار وللأسلوب الذى تم به ذلك الاشعار .

المادة الرابعة عشرة

النفوذ المخصص للنيابات المسندة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية فى مادة الاشعار وسماع الاطراف والشهود والخبراء

(1) يجوز للطرفين المتعاقدين أن يكلفا نيابتهما الدبلوماسية أو القنصلية بالقيام بتبليغ المستندات لرعاياهما وسماعهم كأطراف أو شهود أو خبراء ،

(2) وعند وقوع اشعار أو سماع أقوال حسب الطريقة المبينة أعلاه تكون اجراءات الاكراه المنصوص عليها احتماليا فى القوانين ممنوعة .

المادة الخامسة عشرة

تكاليف التعاون القضائى

(1) لا يطالب الطرف المطلوب بإداء تكاليف القيام بالتعاون القضائى فالطرفان المتعاقدان ملتزمان بسائر النفقات الناشئة عن ذلك التعاون فى ترابيهما لا سيما فى تنفيذ التحقيقات ،

(2) ويخبر الطرف المطلوب الهيئة الطالبة بمبلغ النفقات التى وجبت فان استغضت الهيئة الطالبة تلك النفقات من الخصم الواجبة عليه هذه النفقات فان هاته الاخيرة تبقى تحت تصرف الدولة المتعاقدة التى قبضتها .

المادة السادسة عشرة

حماية الشهود والخبراء

(1) كل من يحضر من الشهود أو الخبراء من أى جنسية كان فى قضية مدنية لدى الجهات القضائية التابعة للطرف الطالب بمقتضى أمر بحضور تم اخباره به من طرف هيئة الطرف المتعاقد المطلوب

المادة التاسعة عشرة تبادل عقود الحالة المدنية

1) سيسلم الطرفان المتعاقدان احدهما للآخر تلقائيا مقاطع مستخرجة من سجلات الحالة المدنية فيما يتعلق بالميلاد والزواج والوفاة الخاصة برعايا الطرف المتعاقد الآخر وكذلك التصحيحات والتأثيرات الموضوعة على العقود ،

2) يلتزم الطرفان بتسليم مستندات الحالة المدنية مجانا عند طلبها لاستعمالها في وجه رسمي ،
3) يقع تسليم المستندات المذكورة بواسطة البعثات الدبلوماسية أو القنصلية .

القسم الرابع الموارث

المادة العشرون مبدأ المساواة

لمواطني أحد الطرفين المتعاقدين نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الطرف الآخر فيما يخص الكفاءة القانونية لاتخاذ والغاء الاجراءات بسبب وفاة في شأن أموال موجودة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر أو حقوق تثبت هناك وكذلك فيما يخص الاهلية للميراث .

المادة الواحدة والعشرون النفوذ المخصص للنياحة المسندة للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية

في القضايا الميراثية فان البعثات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للطرفين المتعاقدين لها حق النياحة والقيام من غير استظهار بتوكيل خاص لدى المحاكم وغيرها من المؤسسات التابعة للطرف المتعاقد الآخر في حق مواطنيها الذين هم غير موجودين في اقليم الطرف الآخر ولم يكلفوا أحدا بالنياحة عنهم .

المادة الثانية والعشرون الاعلام بوقوع وفاة

1) ان توفي مواطن من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر

لا يجوز اجراء بحث تمهيدى ضده ولا ملاحقته قضائيا ولا ايقافه بسبب مخالفة اقترفت قبل اجتيازه حدود الطرف المتعاقد الطالب ولا أرغامه على قضاء عقوبة حكم بها عليه بمقتضى قرار سابق صادر من جهة قضائية تابعة للطرف المتعاقد الطالب ،
2) غير أن الشاهد أو الخبير يفقد الحماية الممنوحة له حسب الفقرة الاولى من هذه المادة ان لم يغادر عندما كانت له امكانية ذلك اقليم الطرف المتعاقد الطالب بعد مضي 15 يوما ابتداء من التاريخ الذي أخبر فيه بأن وجوده هناك لم يبق واجبا ،
3) يجب أن تخبر الهيئة الطالبة الشخص الذي أمر بالحضور كشاهد أو خبير بأنه سيستوفي مصاريف سفره واقامته وبطلب هذا الشخص تسبق له الهيئة المذكورة مبلغا من تكاليف السفر والاقامة .

القسم الثالث المستندات

المادة السابعة عشرة استعمال المستندات

لم تبق المستندات المسلمة أو المصادق على صحتها من طرف هيئة كجهة قضائية أو موثق أو موظف من أحد الطرفين المتعاقدين في نطاق اختصاصهما ومختومة بالخاتم الرسمي في حاجة الى التصديق القانوني لاستعمالها من طرف هيئات الطرف المتعاقد المقابل .

ويكون الامر كذلك فيما يخص التوقيعات المصادق على صحتها حسب الاحكام الجارى بها العمل في اقليم أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة عشرة قوة البرهان القاطعة

ان المستندات الرسمية الصادرة في اقليم أحد الطرفين المتعاقدين لها في اقليم الطرف الآخر نفس ما للمستندات التي سلمها هذا الاخير من قوة البرهان .

باجراء من الاجراءات للنيابة الدبلوماسية أو القنصلية الخاصة بالطرف المتعاقد الذي ينتمى اليه الهالك وتتحمل هذه الاخيرة الديون التي ارتكبها الشخص المتوفى أثناء اقامته في اقليم الدولة التي وقعت فيها الوفاة الى مبلغ قيمة هذه الامتعة والاشياء.

المادة الخامسة والعشرون

(1) ان ثبت بعد اجراء الواجبات الميراثية ان منقولات تركة أو الثمن الذي بيعت به منقولات أو أصول تركة يستحقها ورثة أو موصى لهم يوجد موطنهم أو محل اقامتهم في اقليم الطرف المتعاقد الآخر تسلم هذه الاموال أو الثمن الذي بيعت به للنيابة الدبلوماسية أو القنصلية التابعة للطرف المتعاقد المذكور ،

(2) تطبق الفقرة الاولى من هذه المادة على شرط :

(أ) أن تكون سائر الضرائب الخاصة بالتركة قد دفعت أو تم التكفل بها ،

(ب) أن تكون السلطة المختصة قد منحت وفقا للتشريع المعمول به الرخصة الضرورية لتصدير الاموال أو لاحالة مقادر التركة ،

(ج) أن يستدعى الدائنون حسب القانون لاثبات حقوقهم ولم يحضروا في ميعاد ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ استدعائهم أو تسدد الديون أو تحفظ بطريقة قانونية في صورة ما اذا حضر الدائنون .

المادة السادسة والعشرون

(1) ان كانت منقولات تركة موجودة في تراب أحد الصرفين المتعاقدين تسلم قصد تنفيذ الاجراءات الميراثية للهيئة المختصة أو للنيابة الدبلوماسية أو القنصلية التابعة للطرف المتعاقد الذي كان الهالك من رعاياه على شرط أن تكون أحكام المادة 25 المقيدة بالفقرة 2 منها من هذه الاتفاقية قد تسلم العمل بها ،

فان السلطة التي لها الاختصاص في ذلك تعلم حالا البعثة الدبلوماسية أو القنصلية التابعة للطرف المقابل بذلك وترسل سائر المواد الحاضرة الخاصة بمن عسى أن يكونوا من ورثة الهالك أو موصى لهم وعنوان كل منهم ومحل اقامتهم كما تخبر بنوع التركة وبوجود ما من الممكن أن أوصى به الهالك وأن علمت السلطة بأن الهالك ترك مالا في دولة أخرى فانها تخبر بذلك أيضا الطرف المتعاقد المعنى بالامر ،

(2) وان تحققت هذه السلطة أثناء سير قضية ميراثية بأن الوارث أو الموصى له أو الدائن الاحتمالي مواطن للطرف المتعاقد الآخر فانه يجب عليها اخبار النيابة الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لهذا الطرف بذلك .

المادة الثالثة والعشرون

وسائل واجبة للاستحفاظ على ميراث

(1) ان كان ميراث مواطن من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين موجودا في تراب الطرف المتعاقد الآخر فان السلطة المختصة بالنظر في شؤون الموارث تأمر سواء بطلب أم من تلقاء نفسها وفقا للقوانين الداخلية بوسائل كفيلة بالمحافظة على الميراث والتصرف فيه وتخبر النيابة الدبلوماسية أو القنصلية بذلك ،

(2) ويسوغ للنيابة الدبلوماسية أو القنصلية التعاون مع السلطة المختصة لاجل المحافظة على الميراث خصوصا لتجنب الضرر الذي يمكن أن يلحق الميراث بما في ذلك من بيع المنقولات وكذلك لتعيين كل حارس أو مصفى للتركة .

المادة الرابعة والعشرون

تسليم امتعة التركة

عند وفاة مواطن من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أثناء اقامة وقتية في اقليم الطرف المتعاقد الآخر فان جميع الامتعة والاشياء التي كانت تحت يده تسلم مع قائمة صحيحة فيها من غير قيام

قوانين الطرف المتعاقد الذي وقع طلب التنفيذ في اقليمه ،

(ج) ان كان الخصم المحكوم عليه قد استدعى في الوقت المناسب وعلى الصيغة القانونية والملائمة حسب قوانين الطرف المتعاقد الذي صدر في اقليمه القرار ،

(د) ان لم يحرم الطرفان من حق الدفاع وكان لهما نائب يمكنه القيام مقامهما بطريقة قانونية ان كانا غير أهل للترافع أمام القضاء ،

(هـ) ان لم يصدر سابقا قرار قضائي أو تحكيمى بلغ قوة الشئ المقضى به في نفس القضية بين الخصوم أنفسهم وفي اقليم الطرف المتعاقد الذي يجب تنفيذ القرار فيه ،

(و) ان لم تحدث في نفس النازلة سابقا قضية لازالت جارية لدى هيئة قضائية تابعة لذلك الطرف المتعاقد ،

(ز) وفي حالة ما اذا تعين تطبيق قوانين الطرف المتعاقد الذي يجب اعتباره أو تنفيذ القرار في اقليمه حسب القوانين الخاصة به فان القرار لا يعتبر ولا ينفذ الا :

1) اذا طبقت هذه القوانين فعلا ،

2) أو اذا لم تختلف أساسيا القوانين المطبقة الخاصة بالطرف المتعاقد الآخر عن هذه القوانين .

(ح) ان كان القرار غير مضاد للقواعد الاصلية الناشئة عنها القوانين وقواعد النظام العام الخاصة بالطرف المتعاقد الذي يجب اعتباره أو تنفيذ القرار في اقليمه .

المادة الثلاثون

الشروط الواجبة لتنفيذ قرارات هيئات التحكيم القضائية

ستنفذ قرارات هيئات التحكيم القضائية ان توفرت الشروط التالية زيادة على الشروط المقررة في المادة 29 وذلك ان اتضح :

2) يحتفظ الطرفان المتعاقدان قبل تسليم منقولات التركة حسب الفقرة 1 من هذه المادة بحق المطالبة بالضرائب والواجبات القانونية الناشئة عن كل ميراث .

القسم الخامس

المادة السابعة والعشرون

معنى كلمة «قرارات»

يقصد بكلمة «قرارات» القرارات والمصالحات القضائية الصادرة في القضايا التي تعرض بعد أن تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول .

المادة الثامنة والعشرون

القرارات القابلة للتنفيذ

على أساس الشروط الموضحة في هذه الاتفاقية يعتبر وينفذ الطرفان المتعاقدان في اقليمهما القرارات التالية الصادرة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر :

أ) القرارات القضائية الصادرة في المادة المدنية ،

ب) القرارات القضائية الصادرة في المادة الجزائية والمتعلقة بمطالبة التعويضات ،

ج) القرارات الصادرة في المواد الميراثية من طرف الهيئات المختصة ،

د) القرارات التحكيمية .

المادة التاسعة والعشرون

شروط اعتبار وتنفيذ القرارات

تعتبر وتنفذ في اقليم الطرف المتعاقد الآخر القرارات المنصوص عليها في المادة 28 ان توفرت فيها سائر الشروط التالية :

أ) ان بلغ القرار قوة الشئ المقضى به وصار نافذا بمقتضى قوانين الطرف المتعاقد الذي صدر في اقليمه ذلك القرار ،

ب) ان كانت الهيئة التابعة للطرف المتعاقد الذي صدر في اقليمه القرار مختصة في ذلك حسب

للاصل من اتفاق التحكيم أو شرط التحكيم كما ذكر في الفقرة 2.

المادة الثانية والثلاثون

الاجراءات

1) في الاجراءات المتعلقة بطلب أمر بالتنفيذ وتنفيذ قرار صادر من الطرف المتعاقد الآخر يطبق قانون الطرف المتعاقد الذي يجب تنفيذ هذا القرار في اقليمه ،

2) تنحصر مهمة الهيئة القضائية اثناء هذه الاجراءات في تحقيق ما اذا كانت الشروط المقيدة في هذه الاتفاقية قد تم القيام بها .

المادة الثالثة والثلاثون

تنفيذ قرارات متعلقة بتكاليف الدعوى

1) ان صدر حكم على الشخص الذي أعفى من احضار ضامن قادر على وفاء الدين وفقا للمادة 5 بسداد تكاليف الدعوى فان الهيئة القضائية المختصة التابعة للطرف المتعاقد الآخر تأمر من غير مطالبة بأداء واجب بتنفيذ القرار الذي بت في المصاريف التي يتعين تسديدها للخصم المحكوم له وتشمل المصاريف القضائية أيضا مصاريف الشهادة والترجمة والتصديق ،

2) تطبق المادة 31 على طلب الامر بالتنفيذ الخاص بالقرارات المتعلقة بمصاريف الدعوى فقط،

3) تنحصر مهمة الهيئة القضائية التي تنظر في تنفيذ القرار المنصوص عنه في الفقرة 1 من هذه المادة في تحقيق ما اذا كان القرار الخاص بتكليف الدعوى ببلغ قوة الشيء المقضى به وأصبح نافذا .

المادة الرابعة والثلاثون

تعويل الاموال والمبالغ المالية

ليس لاحكام هذه الاتفاقية الخاصة بتنفيذ القرارات تأثير على الاحكام القانونية المختص بها

أ) انه صدر القرار بمقتضى اتفاق مكتوب يثبت اختصاص هيئة التحكيم القضائية في قضية معينة أو في قضايا آتية في المستقبل ستنشأ عن علاقة شرعية معينة واصدرت الهيئة التحكيمية قرارها طبق للاختصاصات المتفق عليها ،

ب) انه ثبت ما يحقق صحة الاتفاقية المتضمنة للاعتراف بالاختصاص لهيئة تحكيم قضائية حسب قوانين الطرف المتعاقد الذي يجب تنفيذ القرار في اقليمه .

المادة الواحدة والثلاثون

طلب أمر بالتنفيذ في اقليم الدولة المقابلة

1) يمكن رفع طلب أمر مباشر بتنفيذ قرار قد تم صدوره الى الهيئة القضائية المختصة التابعة للطرف المتعاقد الذي يجب تنفيذ القرار في اقليمه أو الى الهيئة القضائية التي حكمت في القضية ابتداءً على أن ذلك الطلب يرسل الى الهيئة القضائية التابعة للطرف المتعاقد الآخر وفقا لاحكام المادة 2 من هذه الاتفاقية ،

2) أن يكون الطلب مرفقا :

أ) بنسخة أو نظير مصادق على مماثلته للاصل من القرار الذي يكون مصحوبا بشهادة تثبت بأن القرار له قوة الامر المقضى به وقوة التنفيذ على شرط ألا يكون ذلك مدروجا في القرار نفسه ،

ب) بشهادة تثبت أن المحكوم عليه كان أمر بالحضور في الوقت المناسب على الوجه القانوني وكانت له القدرة في صورة ما اذا كان عاجزا عن مباشرة الخصام على أن ينوب عنه غيره نيابة شرعية ،

ج) وبترجمة مصادق على صحتها للمستندات المذكورة تحت حرفي (أ) و (ب) وذلك بلغة الطرف المتعاقد الذي يجب تنفيذ القرار في اقليمه أو باللغة الفرنسية .

3) ان حرر طلب أمر بالتنفيذ على اثر قرار صدر من هيئة تحكيم قضائية فانه يجب أن يكون ذلك الطلب مصحوبا بترجمة مصادق على مطابقتها

القوانين المعمول بها في المكان الذي اقترفت فيه الجريمة ،

(2) يقوم الطرف المطلوب باعلام الطرف المتعاقد الآخر بنتيجة الاجراءات الجزائية .

المادة التاسعة والثلاثون

الاعلام بنتائج الاجراءات الجزائية

(1) يرسل كل من الطرفين المتعاقدين للطرف المقابل شهادات السوابق العدلية المتعلقة بالعقوبات الصادرة من هيئاته القضائية ضد مواطني الطرف المتعاقد الآخر ،

(2) ويكون الامر كذلك عندما يطلب أحد الطرفين المتعاقدين من الطرف المقابل شهادات السوابق العدلية أو نسخ القرارات الجزائية التي تهم مواطنيه .

القسم السابع

تسليم المجرمين وعبور الاشخاص المسلمين

المادة الاربعون

وجوب تسليم المجرمين

وفقا لاحكام هذه الاتفاقية يسلم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف المقابل عند الطلب الاشخاص المقيمين في اقليمه وذلك لاجراء متابعة جزائية أو تنفيذ عقوبة تفقد الحرية .

المادة الواحدة والاربعون

المخالفات الاجرامية التي توجب تسليم المجرمين

(1) لا يقع تسليم المجرمين لاجراء ملاحقة جزائية عليهم الا في حالة مخالفات اجرامية قابلة لان تعاقب حسب قوانين الطرفين المتعاقدين بما يفقد الحرية لمدة تزيد على العام أو قابلة لعقاب أشد ،

(2) لا يقع تسليم المجرمين لتنفيذ عقوبة الا في حالة مخالفات اجرامية تعاقب وفقا لقوانين الطرفين المتعاقدين وفي حالة ما اذا صدرت على الشخص

كل من الطرفين المتعاقدين المتعلقة بتحويل نقود أو اصدار أمتعة تم التحصيل عليها بتنفيذ قضائي .

القسم السادس

التعاون القضائي في المادة الجنائية

المادة الخامسة والثلاثون

القيام بالتعاون القضائي

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يمنح كل منهما للآخر التعاون القضائي في المادة الجنائية في القضايا المتعلقة بالجناح والجنايات على الشروط المبسوطة في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والثلاثون

موضوع التعاون القضائي

يشمل التعاون القضائي في المواد الجزائية تبليغ المستندات وكذلك اتمام أعمال الاجراءات كاستنطاق جانحين وسماع أقوال شهود واستفسار الخبراء وتحقيقات قضائية وتكليف خبراء وتقنيات وتفتيش أبدان الاشخاص .

المادة السابعة والثلاثون

الانابات القضائية وتنفيذها

تطبق أحكام المادة II الى I6 من هاته الاتفاقية بكيفية مماثلة موحدة على منح التعاون القضائي في المواد الجزائية .

المادة الثامنة والثلاثون

استثناء الملاحقة الجزائية

(1) يلتزم الطرفان المتعاقدان باجراء دعوى جزائية وفقا لقوانينهما الداخلية وبطلب الطرف الآخر ضد رعاياهما الخصوصيين الذين اقترفوا جنحة أو جناية في اقليم الطرف المقابل ولاجل ذلك يرسل كل منهما للأخر معلومات عن المتهم والجريمة المرتكبة وكذلك البيانات الموجودة لديهما ونص الاحكام التي تطبق على الجريمة المرتكبة حسب

مقره أو مكان اقامته وشخصيته وعن المخالفة الاجرامية ووصفها الشرعى وكذلك عن موضوع الطلب ،

(2) يجب أن يكون طلب التسليم مصحوبا ان امكن ذلك بوصف صحيح للشخص المقصود وبصورة شمسية منه وبيصمات أصابعه ،

(3) فى أثناء التحقيق يجب أن يكون طلب تسليم المجرمين مصحوبا بمذكرة بالقبض مع وصف المخالفة الاجرامية المرتكبة ونص القانون الجزائى الذى يقع البت بمقتضاه فى الفعل الذى يطلب من أجله ذلك التسليم وان احدثت المخالفة ضررا ماديا يجب تعيين قيمته بقدر الامكان ،

(4) يجب بعد الحكم أن يكون طلب التسليم مصحوبا بنسخة من القرار القضائى الذى له قوة الشئ المقضى به وكذلك نص القانون الجزائى الذى كان أساس العقوبة وان قضى المعاتب جزءا منها فانه ينبغى الادلاء ببيان فى ذلك .

المادة السادسة والاربعون

معلومات اضافية فى مادة طلب تسليم المجرمين

ان لم يكن طلب التسليم متضمنا للتحقيقات الضرورية للبت فيه فان الطرف المطلوب يمكنه المطالبة بمعلومات اضافية وتحديد ميعاد شهر أو شهرين للاعلام بها وهذا الميعاد يمكن تمديده بطلب .

المادة السابعة والاربعون

القاء القبض مؤقتا بغية تسليم المجرمين

ان احتوى طلب التسليم على الاسباب الكافية وفقا لهاته الاتفاقية يأمر الطرف المطلوب بدون تأخير بالقاء القبض مؤقتا على الشخص المطلوب تسليمه .

المادة الثامنة والاربعون

القاء القبض مؤقتا قبل ورود طلب التسليم

(1) يمكن أيضا القاء القبض مؤقتا قبل ورود طلب التسليم وذلك بطلب من الطرف المتعاقد الطالب

المطلوب عقوبة تفقده الحرية لمدة تفوق العام أو عقاب أشد .

المادة الثانية والاربعون

رفض تسليم المجرمين

لن يقع تسليم المجرمين :

(أ) ان كان الشخص المطلوب تسليمه مواطنا للطرف المتعاقد المطلوب منه ذلك التسليم ،

(ب) ان ارتكبت المخالفة فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب منه التسليم ،

(ج) اذا كان لا يمكن حسب قوانين الطرف المتعاقد المطلوب منه ذلك اجراء قضية جزائية أو تنفيذ حكم بسبب سقوط وجوب ذلك لفوات المدة المعينة لاجرائها أو عفو شامل أو غير ذلك من الاسباب الشرعية ،

(د) اذا كان التسليم لا يجوز بموجب قوانين الطرف المطلوب منه ذلك ،

(هـ) ان صدر فى حق الشخص المطلوب تسليمه وفى نفس القضية قرار له قوة الشئ المقضى به فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب منه ذلك التسليم .

المادة الثالثة والاربعون

ان لم يقع تسليم المجرم يخبر بذلك الطرف المتعاقد المطالب به الطرف المتعاقد الذى طلبه .

المادة الرابعة والاربعون

طلب تسليم المجرمين الصادر من عدة دول

ان طلبت عدة دول تسليم شخص واحد بسبب مخالفة جنائية واحدة أو عدة مخالفات فان الطرف المتعاقد المطلوب منه ذلك له أن يعين الدولة التى تستوجب الاجابة لطلبها .

المادة الخامسة والاربعون

طلب تسليم المجرمين

(1) يجب أن يبين طلب التسليم الهيئة الطالبة والهيئة المطلوبة ولقب واسم الشخص المقصود وكذلك جنسيته كما يجب أن يشمل معلومات عن

الجزائية أو العقوبة لفوات أجلها أو تقع عراقيل أخرى في سير الاجراءات الجزائية فانه يجوز اجابة لطلب معمل أن يسلم مؤقتا الشخص الذي طلب تسليمه ،

(2) وبعد القيام بالفعل الذي وقع من أجله تسليم هذا الشخص مؤقتا يجب ترجيع هذا الاخير حالا الى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب .

المادة الثانية والخمسون

حدود الملاحقة الجزائية

(1) ان لم تتم موافقة الطرف المتعاقد المطلوب منه التسليم فان الشخص المسلم لا يمكن ملاحقته جزائيا ولا الزامه بتحمل عقوبة متعلقة بمخالفة جنائية كانت اقترفت قبل التسليم أو مخالفة جنائية غير التي سببت التسليم . ولا يمكن كذلك تسليم هذا الشخص لدولة ثالثة بدون موافقة الطرف المتعاقد المطلوب ،

(2) ليست موافقة الطرف المتعاقد المطلوب ضرورية في الاحوال التالية :

(أ) ان كان الشخص الذي تم تسليمه لم يفاد من اقليم الطرف المتعاقد الطالب في الشهر الذي تبع انتهاء الاجراءات الجزائية أو نهاية تنفيذ العقوبة أو العفو عنها . وهذا الاجل لا يشمل المدة التي كان الشخص الواقع تسليمه في حالة يستحيل فيها عليه مغادرة اقليم الطرف الطالب ،

(ب) ان غادر الشخص الواقع تسليمه اقليم الطرف الطالب ولكنه عاد اليه من تلقاء نفسه .

المادة الثالثة والخمسون

الاعلام عن نتيجة تسليم المجرمين

يعلم الطرف المتعاقد الطالب التسليم الطرف المتعاقد المطلوب منه ذلك بالنتيجة التي أسفرت عنها الاجراءات الجزائية التي أجريت على الشخص الواقع تسليمه . وبطلب من الطرف المتعاقد المطلوب

الذي يخبر في نفس الوقت بأن الشخص المقصود قد صدرت ضده مذكرة توقيف أو قرار له قوة الشيء المقضي به ويخبر مسبقا بارسال طلب التسليم . ويمكن ارسال طلب القاء القبض المؤقت على طريق البريد أو التل أو وسيلة أخرى تترك أثرا مكتوبا ، (2) يجب اخبار الطرف المتعاقد الطالب حالا بالقاء القبض المؤقت وبالميعاد المحدد في المادة 49 التي تنص على وجوب اطلاق سراح الشخص الموقوف بعد انتهاء هذا الميعاد .

المادة التاسعة والاربعون

اطلاق سراح الشخص الموقوف مؤقتا

(1) يطلق سراح الشخص الذي تم توقيفه مؤقتا بموجب أحكام المادة 48 ان لم يصل طلب التسليم في مدة شهرين ابتداء من اليوم الذي تم فيه اشعار الطرف المتعاقد الطالب باعتقال هذا الشخص .

(2) وان لم يقع ارسال المعلومات الاضافية المطلوبة في الاجل المحدد حسب المادة 46 من هاتيه الاتفاقية فان الشخص الموقوف يطلق سراحه أيضا ،

(3) يطلق الطرف المتعاقد سراح الشخص الموقوف مؤقتا قبل انتهاء الاجل المذكور ان اشعر سابقا بأن الطرف المتعاقد الطالب لم تبق له رغبة في طلب التسليم .

المادة الخمسون

تأجيل تسليم المجرمين

ان كان الشخص المطلوب تسليمه تحت قيد اجراءات جزائية أو كان قائما بقضاء عقوبة مرتكبة في اقليم الطرف المتعاقد المطلوب فان تسليمه يجوز تأجيله الى نهاية الاجراءات الجزائية أو الى تنفيذ العقوبة أو العفو عنها .

المادة الواحدة والخمسون

تسليم المجرمين المؤقت

(1) ان كان من الممكن أن ينجر عن تأجيل التسليم المنصوص عنه في المادة 50 ابطال الملاحقة

يسلم فيه المجرم . وتسلم تلك الاشياء رغم عدم وقوع تسليم المتهم بسبب وفاته أو بسبب آخر ،

(4) لا يمس تسليم هذه الاشياء حقوق الغير فيها . وبعد انتهاء الاجراءات الجزائية ترد هذه الاشياء لمستحقيها بدون تأخير ،

(5) وفي حالة تسليم الاشياء بمقتضى الفقرات السابقة فانه لا تطبق الاحكام المقيدة لتصدير واستيراد الاشياء والاثمان الخاضعة للقوانين الخاصة بالصرف .

المادة السابعة والخمسون

عبور الاشخاص المسلمين

(1) يسمح الطرفان المتعاقدان عند الطلب بعبور الاشخاص الذين تم تسليمهم من قبل دولة ثالثة لاحدهما في اقليمهما . ولا يطبق هذا الحكم في حالة ما اذا لم يكن ذلك التسليم واجبا حسب احكام هذه الاتفاقية ،

(2) يقدم طلب العبور ويدرس بنفس الطريقة المتبعة في طلب التسليم ،

(3) يرخص الطرف المتعاقد المطلوب بعبور اقليمه حسب الطريقة التي يراها اوفق من غيرها .

المادة الثامنة والخمسون

تكاليف التسليم والعبور

سيتحمل تكاليف التسليم والعبور الطرف المتعاقد الذي جرى ذلك في اقليمه .

المادة التاسعة والخمسون

كيفية المراسلة في مسألة تسليم المجرمين والعبور في قضايا تسليم المجرمين والعبور ستجرى العلاقات بين الدولتين على أن جمهورية بلونيا الشعبية يقوم في حقها وزير العدل بها أو النائب العام وعلى أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يقوم في حقها وزير العدل بها .

يضيف الطرف المتعاقد الطالب الى ملف التحقيق نسخة من القرار الذي بلغ قوة الشيء المقتضى به .

المادة الرابعة والخمسون

(1) يخبر الطرف المتعاقد المطلوب الذي يرضى بتسليم المجرمين الطرف الطالب بالمكان والتاريخ اللذين سيجرى فيهما تسليم الشخص المقصود ،

(2) والشخص الذي تم تسليمه يطلق سراحه ان لم يتحمل به الطرف الطالب في أجل 15 يوما ابتداء من اليوم المحدد للتسليم .

المادة الخامسة والخمسون

تسليم المجرمين من جديد

ان تملص شخص بأية كيفية كانت من الاجراءات المتبعة ضده أو من تنفيذ عقوبة جزائية رجع الى اقليم الطرف الذي كان طلب منه تسليمه فانه يقع تسليمه على اثر تعزيز طلب التسليم من غير ارسال المستندات المذكورة في المادة 45 من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والخمسون

تسليم الاشياء

(1) يسلم الطرف المتعاقد المطلوب بطلب من الطرف المقابل الاشياء والادوات المستعملة في ارتكاب المخالفة الجزائية والتي يمكن استعمالها كأدلة الاقتناع في القضية المتبعة في اقليم الطرف الطالب حتى ولو كانت هذه الاشياء والادوات قابلة للحجز أو المصادرة ،

(2) يجوز للطرف المطلوب أن يحتفظ مؤقتا بالاشياء المذكورة في الفقرة الاولى من هاته المادة ان كان في حاجة اليها في نطاق اجراءات جزائية أخرى ،

(3) وان كانت الاشياء والادوات المذكورة في الفقرة الاولى في حيازة مرتكب الجريمة عند تسليمه فانها تسلم ان أمكن في نفس الوقت الذي

مرسوم رقم 80 - 207 مؤرخ في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن المصادقة على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الموقع بمدينة الجزائر في 17 نوفمبر سنة 1979.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادة III - 17 منه ،

- وبعد الاطلاع على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الموقع بمدينة الجزائر في 17 نوفمبر سنة 1979 ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الموقع بمدينة الجزائر في 17 نوفمبر سنة 1979 وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

القسم الثامن الاحكام الختامية

المادة الستون سريان الاتفاقية

- (1) يجب أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية ،
- (2) سيتم تبادل أوراق التصديق بفارسوفيا ،
- (3) سيبدأ العمل بهاته الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوما من تبادل أوراق التصديق .

المادة الواحدة والستون الغاء الاتفاقية

يسوغ لكل واحد من الطرفين المتعاقدين الغاء هذه الاتفاقية . ويصير هذا الالغاء ساري المفعول بعد مضي ستة أشهر من تاريخ اشعار الطرف الآخر بهذا القرار .

حررت هذه الاتفاقية بالجزائر في تاريخ 9 نوفمبر سنة 1976 على نسختين أصليتين كل واحدة منهما باللغات العربية والبولونية والفرنسية على أن كلا من الثلاث وثائق لها ما لكل من الآخرين من القوة وفي حالة الاختلاف في تفسير أحكام هذه الاتفاقية يكون المرجع الى النص الفرنسي .

وبصحة ما سطر كله وقع مفوضا الطرفين المتعاقدين على هاته الاتفاقية وختمها بختميهما .

عن الجمهورية الجزائرية عن جمهورية بلونيا الديمقراطية الشعبية الديمقراطية الشعبية

الدكتور بوعلام	الاستاذ الدكتور
بن حمودة	جارزي بافيا
وزير العدل	وزير العدل
حافظ الاختام	

اتفاق تجارى

بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، رغبة منهما فى توطيد علاقات الصداقة والتعاون وبهدف تنمية العلاقات التجارية بين بلديهما فى نطاق المساواة والمصلحة المشتركة قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

يتم التبادل التجارى بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية طبقا للاحكام الواردة فى هذا الاتفاق وكذا القوانين والانظمة المرعية فى كلا البلدين بالنسبة للاستيراد والتصدير.

المادة الثانية

من أجل تسهيل تنمية تبادل البضائع بين البلدين، فان الطرفين المتعاقدين يؤكدان على منح المعاملة الافضلية الممكنة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية. ولا يطبق النص المذكور على المزايا الخاصة التى ستمنحها أو سوف يمنحها الجانب الجزائرى لبلدان السائرة فى طريق النمو بهدف تشجيع التجارة معها.

المادة الثالثة

يتم تصدير البضائع من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على أساس القائمتين «أ» و «ب» الملحقين بهذا الاتفاق واللذين تشكلان جزءا لا يتجزأ منه :

« أ » القائمة «أ» تدل على المنتجات المصدرة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
« ب » تدل على المنتجات المصدرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وهاتان القائمتان تعتبران استرشادية وليست تحديدية .

المادة الرابعة

تتم المعاملات التجارية فى نطاق هذا الاتفاق على أساس عقود تبرم بين مؤسسات جزائية وسوفياتية المكلفة بتولى عملية التصدير والاستيراد .

وبهدف توسيع تنمية المبادلات التجارية بين البلدين، فان الطرفين يمنحان الاولوية فى ابرام عقود طويلة الاجل .

تمنح السلطات المختصة لكلا الطرفين، وفى وقت مناسب الرخص الضرورية لتصدير واستيراد المنتجات التى تدخل فى نطاق هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

يكون سعر المنتجات المتبادلة فى نطاق هذا الاتفاق هو السعر المعمول به فى أهم الاسواق العالمية لتلك المنتجات بعملة حرة قابلة للتحويل تحدد باتفاق الطرفين .

المادة السادسة

تتم تسوية المدفوعات بين البلدين فى نطاق هذا الاتفاق بعملة حرة قابلة للتحويل طبقا لنظام الصرف المعمول به فى كلا البلدين .

المادة السابعة

البضاعة التى يشملها هذا الاتفاق ذات المنشأ والقادمة من تراب أحد الطرفين المتعاقدين لا يمكن إعادة تصديرها الى طرف ثالث الا بحصد رخصة

المادة العاشرة

تسوى الخصومات المتعلقة بالعقود المبرمة في إطار هذا الاتفاق بالطريقة الودية إذا أمكن ذلك .
وفي حالة ما إذا استحال التسوية بهذه الطريقة، فإن هذه الخصومات تسوى عن طريق التحكيم الخارج عن نطاق صلاحيات محاكم البلدين، وتكون قرارات التحكيم نهائية ومنفذة من الطرف المعنى طبقا لاجراءات التنفيذ المعمول بها في البلد المطلوب منه القيام بالتنفيذ .

المادة العادية عشرة

يجتمع ممثلو الطرفين بناء على طلب أحدهما، في الجزائر أو في موسكو، قصد دراسة كيفية تطبيق هذا الاتفاق واعداد التوصيات المحتملة التي من شأنها أن تنمي العلاقات التجارية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المادة الثانية عشرة

تبقى أحكام هذا الاتفاق بعد انتهائه صالحة بالنسبة لجميع العقود التي تم ابرامها أثناء صحته ولم تنفذ عند انتهائه .

المادة الثالثة عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق بصفة مؤقتة ابتداء من أول يناير سنة 1980، وبصفة نهائية ابتداء من تاريخ تبادل الوثائق التي تثبت تنفيذ الاجراءات التشريعية الخاصة به من كلا الطرفين المتعاقدين .

يبقى هذا الاتفاق صالحا حتى غاية 31 ديسمبر سنة 1984، يمكن أن يجدد ضمنا لمدة جديدة ذات خمس سنوات، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة، على الاقل ستة أشهر قبل انتهائه، رغبته في الفائه .

المادة الرابعة عشرة

يلغى هذا الاتفاق الاتفاق التجاري الطويل الاجل المبرم في 18 فبراير سنة 1972، بين حكومة

كتابية صادرة من الجهات المختصة للبلد المصدر الاصل .

المادة الثامنة

من أجل تشجيع تنمية العلاقات التجارية بين البلدين في المستقبل يمنح الطرفان المتعاقدان التسهيلات الضرورية لتنظيم المعارض والاسواق التجارية في كلا بلديهما .

المادة التاسعة

يرخص الطرفان المتعاقدان استيراد وتصدير الاشياء المحددة أدناه معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم وكل التكاليف الاخرى التي لها نفس الطبيعة، وذلك طبقا للقوانين والانظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير، السائرة المفعول في كلا البلدين :

(أ) - عينات السلع ولوازم الاشهار الضرورية للبحث عن الطلبات والاشهار ،

(ب) - أشياء مستوردة قصد التبدل اذا كانت الاشياء المبدلة سترجع ،

(ج) - أشياء و سلع موجهة للاسواق والمعارض الدائمة أو المؤقتة شريطة ألا تكون هذه الاشياء والسلع محلا للبيع ؛

(د) - وسائل التعبئة المستوردة خصيصا للاملاء، وكذلك تلك التي تحتوى على أشياء مستوردة يجب ارجاعها بعد انتهاء المدة المتفق عليها ،

(هـ) - قطع الغيار التي تسلم مجانا خلال مدد الضمان ،

(و) - أشياء ومنتجات تستعمل للتجارب أو الترويج شريطة أن يعاد تصديرها عند انتهاء المدة المتفق عليها ،

(ز) - آلات يدوية وأدوات القياس المستوردة من طرف المركبين من أجل التركيب والاصلاح شريطة أن يعاد تصديرها .

- نبيذ العنب
- كحول الكونياك
- منتجات التبغ
- منسوجات قطنية
- ألبسة جاهزة من القماش
- ألبسة جلدية وغيرها من أنواع جلدية
- أحذية جلدية
- أدوية
- منتجات صناعية تقليدية
- مطبوعات، اسطوانات، طوابيع، أفلام
- متنوعات

القائمة (ب)

المنتجات المصدرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- آلات وأدوات تجهيز
- الفحم
- انتراسيت
- الفحم المعدني
- وقود للبواخر والطيران
- منتجات الحديد والصلب
- ألومنيوم
- سلفات البوتاسيوم
- كلورور البوتاسيوم
- عجالات خاصة
- اسمنت
- زجاج نوافذ
- أميانت
- خشب مقطوع، صنوبر وارز
- ورق وورق مقوى
- القطن
- لوازم الحفر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ويحل محله.

حرر بالجزائر في 17 نوفمبر سنة 1979 في نسختين أصليتين باللغة العربية والروسية ولكل من النصين نفس الحجية.

عن حكومة الجمهورية عن حكومة اتحاد الجزائرية الديمقراطية الاشتراكية الشعبية
ادريس جزائري ب.أ.أ. زاخاريغين

الملحق باتفاق التجارى المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1979،

القائمة (أ)

المنتجات المصدرة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

- بتروول
- وقود للبواخر والطيران
- مركز الرصاص والزنك
- منتجات الحديد والصلب
- الزئبق
- زهانات وورنيش
- فليين خام
- فليين مصنع
- لحم غنم مجمد
- زيتون
- زهرة الكابر
- موالح
- تمور
- تين مجفف
- معلبات فواكه وخضر ومربى
- زيت الزيتون
- عصير الفواكه
- عصير الطماطم

- غاز طبي
- قطن منظف
- آلات الخياطة وقطع الفيان
- ساعات، منبهات وقطع الفيان
- آلات السينما والتصوير
- أجهزة راديو وقطع الفيان
- مصابيح كهربائية
- بطاريات كهربائية
- مطبوعات، اسطوانات طوابيعية، أفلام،
بنادق صيد وبنادق رياضة وتوابعها
- متنوعات *

- ذرة
- شاي
- ميلاس
- حليب مركز
- كافيار
- سكر
- مرقرين
- عسل
- فودكا
- منسوجات قطنية ومن الفبران
- أدوية
- لوازم طبية

مراسيم، قرارات، مقررات

كمال رايس متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295)
بوزارة الصناعات الخفيفة *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد
محمد بوعزيز متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي
295) بوزارة الصناعات الخفيفة *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد
محمد طاهري متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي
295) بوزارة التربية *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 يرسم السيد
عمرو بوزيد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة
الثالثة (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من أول مارس
سنة 1980 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها
عام واحد *

رئاسة الجمهورية

قرارات مؤرخة في 25 رجب و أول و 12 و 18 شعبان
و 30 رمضان عام 1400 الموافق 8 و 14 و 25
يونيو وأول يوليو و 11 غشت سنة 1980 تتضمن
حركة في سلك المتصرفين *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد
عبد القادر الحسين تيفور متصرفا متمرنا (الرقم
الاستدلالي 295) بوزارة التجارة *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 تعين السيدة أنيسة ابراهيم
الرحماني متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295)
بوزارة السياحة *

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400
الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد عبد القادر مختار متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد عبد الرحمن مولة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية.

بموجب قرار مؤرخ في أول شعبان عام 1400 الموافق 14 يونيو سنة 1980 تعدل أحكام القرارات المؤرخين في 24 ديسمبر سنة 1975 و 10 يناير سنة 1979 كما يلي : يرقى السيد بوزيد حميش في سلك المتصرفين الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول يوليو سنة 1973 والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يوليو سنة 1976 والى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 490) ابتداء من أول يوليو سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1400 الموافق 25 يونيو سنة 1980 يدرج السيد محمد الصالح بوقروة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1965 ويرسم في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ويرقى الى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1970، والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1975، والى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1975، والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1978.

بموجب قرار مؤرخ في 18 شعبان عام 1400 الموافق أول يوليو سنة 1980 ترسم الأنسة الويزة بوزقال في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 8 أكتوبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد محمد شمانجي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 17 سبتمبر سنة 1979 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها عامان وثمانية أشهر وسبعة عشر يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يرسم السيد اكلي قاسا في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 2 مايو سنة 1979 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها عام واحد.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يرسم السيد اسماعيل دلابش في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 17 سبتمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يرسم السيد رشيد حاج الزبير في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول فبراير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد محمد زوهري متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعات الخفيفة.

بموجب قرار مؤرخ في 25 رجب عام 1400 الموافق 8 يونيو سنة 1980 يعين السيد السعيد كابوية متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 تقبل استقالة السيد عمارة بومدني ابتداء من 15 يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد أحمد قزون متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (ولاية بسكرة).

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يرقى السيد محمد مولا سردون الى الدرجة العاشرة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من أول يونيو سنة 1978 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1978 بأقدمية قدرها سبعة أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 تعدل احكام المادة الاولى من القرار المؤرخ في 23 يونيو سنة 1977 كما يلي :

« يرقى السيد مصطفى نابتي الى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 2 نوفمبر سنة 1975، والى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 2 مارس سنة 1978 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها أربعة أشهر».

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يرسم السيد عمار يخلف في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول غشت سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يرسم السيد البشير سليمان في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 2 يونيو سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد يحيى فهيم متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد سعد حاشفة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد يزيد سمونة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (ولاية سكيكدة) ابتداء من 15 مارس سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد مختار البجاوي متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (ولاية وهران).

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد أحمد قروبي متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد جلول الاخضر بن الحاج متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (ولاية وهران).

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق II غشت سنة 1980 يعين السيد محسن دحدوح متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية.

صديق آيت علجت في سلك المتصرفين، ويرتب في
الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 2
يناير سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
عبد الحليم توافق في سلك المتصرفين، ويرتب في
الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من
20 ديسمبر سنة 1978.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
محمد الصالح حمريط في سلك المتصرفين، ويرتب
في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من
27 مارس سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 تعدل أحكام المادة
الاولى من القرار المؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1973
كما يلي :

« يدرج السيد عبد الله بن حراث ويرسم ويرتب
في الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم
الاستدلالي 520) ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1973
بأقدمية قدرها سنة واحدة ».

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يعين السيد محمد
رجراج متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295)
بوزارة الفلاحة والثورة الزراعية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 تعدل أحكام الفقرة
الثانية من المادة الاولى من القرار المؤرخ في 10 يناير
سنة 1978 كما يلي :

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
محمد رشيد حميدى في الدرجة الاولى من سلك
المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول
غشت سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
رضوان محمضاجي في الدرجة الاولى من سلك
المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15
غشت سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
بوسعد بسعد في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول فبراير سنة
1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1979 تلغى أحكام القرار
المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن تعيين
السيد محمد زكرياء بن ديمراد متصرفا متمرنا.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
مصطفى بقاح في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول يوليو سنة
1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد
ابراهيم بن شوبان في الدرجة الاولى من سلك
المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 30
نوفمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام
1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يرسم السيد

قرار مؤرخ في 22 رمضان عام 1400 الموافق 3 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على جدول ترقية المتصرفين لسنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 22 رمضان عام 1400 الموافق 3 غشت سنة 1980 يرقى السادة الآتية أسماؤهم :

— السيد نور الدين دلسي من الدرجة التاسعة الى العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 11 ديسمبر سنة 1973 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 6 سنوات و 19 يوما.

— السيد محمد قنون من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول فبراير سنة 1977 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عامان و 11 شهرا.

— السيد الطيب سعدى من الدرجة الاولى الى الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 27 يناير سنة 1975، والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 27 يناير سنة 1976 والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 27 يناير سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عام واحد و 11 شهرا و 4 أيام.

— السيد رشيد سحري، من الدرجة التاسعة الى العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1977، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عامان.

— السيد محفوظ مغربي، من الدرجة الثامنة الى التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 7 سبتمبر سنة 1977 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عامان و 3 أشهر و 23 يوما.

— السيد محمد بالعربية، من الدرجة السابعة الى الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 2 نوفمبر سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عام وشهر و 28 يوما.

«يدير السيد السعيد أو عمر حميش في سلك المتصرفين ويرسم ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 20 نوفمبر سنة 1977».

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يعين السيد سعد الدين بن أقوجيل متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التجارة.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يعين السيد عبد الكريم بن شياح متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الشؤون الخارجية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 يعين السيد محم بوزفران متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الاشغال العمومية.

بموجب قرار مؤرخ في 30 رمضان عام 1400 الموافق 11 غشت سنة 1980 تعين الانسة فاطمة الزهراء حاج نايلي متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة النقل.

قرار مؤرخ في 18 شعبان عام 1400 الموافق أول يوليو سنة 1980 يتضمن تمديد مهمة أعضاء اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 18 شعبان عام 1400 الموافق أول يوليو سنة 1980، تمديد مهمة أعضاء اللجنة المتساوية الاعضاء المعينين بالقرار المؤرخ في 31 مايو سنة 1978 والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك المتصرفين، لمدة ستة أشهر ابتداء من 31 مايو سنة 1980.

سنة 1978 والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 470 ابتداء من أول يناير سنة 1980 •

— السيد محمد البشير عمران من الدرجة الاولى الى الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 3 غشت سنة 1977 والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 3 فبراير سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 10 أشهر و 28 يوما •

— السيد البشير دوسان من الدرجة الاولى الى الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 6 مايو سنة 1980 •

— السيد الياس شريف رزوق من الدرجة الثانية الى الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول مارس سنة 1976 والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول مارس سنة 1978، ويحتفظ ابتداء في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة وعشرة أشهر •

— السيد محمد الصالح زايدى من الدرجة الرابعة الى الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول يوليو سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة وستة أشهر •

— السيد عبد المالك تامرات من الدرجة الرابعة الى الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 2 مايو سنة 1980 •

— السيد رشيد آيت السعيد من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 18 فبراير سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة و 10 أشهر و 12 يوما •

— السيد محند أعراب أوكساحى من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول فبراير سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة و 11 شهرا •

— السيد نصر السدين العربي من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء

— السيد محمود عقبي من الدرجة السابعة الى الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من أول يوليو سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 6 أشهر •

— السيد حسين ترزى من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 4 أشهر •

— السيد جمال بن ديمراد من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 27 غشت سنة 1975، والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 27 غشت سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها عام واحد و 4 أشهر و 3 أيام •

— السيد فرحات مقيدش من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 19 ديسمبر سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة وشهر و 12 يوما •

— السيد حسين بوعروج من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها ثلاثة أشهر •

— السيد الاخضر مانصرى من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يناير سنة 1980 •

— السيد مولود شريط من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يناير سنة 1980 •

— السيد حيدر حساني من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 30 يونيو سنة 1980 •

— السيد عمرو عليوان من الدرجة الاولى الى الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من أول يوليو

— السيد محمود شيباني من الدرجة التاسعة الى العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من أول مارس سنة 1978 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة و 10 أشهر.

وزارة العدل

مرسوم مؤرخ في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 يتضمن منح العفو.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير العدل،

— وبناء على الدستور، لا سيما المادة III - 13 منه،

— وبعد الاطلاع على الرأي الاستشاري الذي أبداه المجلس الاعلى للقضاء طبقا للمادة 182 من الدستور،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لعيد الاستقلال، يستفيد المحكوم عليهم المذكورون أدناه من تدابير العفو التالية :

1 - المعتقلون :

— حيدر يوسف الذي حكم عليه في 30 يونيو سنة 1975 المجلس القضائي بالجزائر العاصمة،

— بومليل رشيد الذي حكم عليه في 22 يناير سنة 1976 المجلس القضائي بالاصنام،

— ملاك علي الذي حكم عليه في 23 مارس سنة 1979 القسم الاقتصادي بمحكمة الجنايات في وهران.

وكلهم معتقلون بمؤسسة اعادة التأهيل بالحراش :

— ابن مهدي محمد البشير الذي حكمت عليه في 22 يونيو سنة 1976 محكمة جنايات قالمة.

من 10 يوليو سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها خمسة أشهر و 21 يوما.

— السيد عبد الرحمن بوطايب من الدرجة الخامسة الى السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء أول مايو سنة 1980.

— السيد محمد الطيب أيلول من الدرجة الثامنة الى التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 3 يوليو سنة 1974، والى الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 3 يوليو سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة و 5 أشهر و 28 يوما.

— السيد عبد الوهاب بن غزال من الدرجة الثالثة الى الرابعة (الرقم الاستدلالي 395)، ابتداء من 4 يونيو سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 6 أشهر و 27 يوما.

— السيد فتحي وزاع من الدرجة الاولى الى الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من أول يوليو سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

— السيد عبد الكريم جابري من الدرجة الثانية الى الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول غشت سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها خمسة أشهر.

— السيد مصطفى بوبكري من الدرجة الثانية الى الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

— السيد السنوسي بلجباللي من الدرجة الثانية الى الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1977 والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول يوليو سنة 1980.

— السيد عزوز أوكبير من الدرجة السادسة الى السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 12 مارس سنة 1980.

— فضلاء عبد القادر الذي حكم عليه في 7 يونيو سنة 1977 المجلس القضائي بورقلة ،
 — ريرى عبد الحق الملقب حاكو الذي حكم عليه في أول يوليو سنة 1975 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — قيطالي بن عمر الذي حكم عليه في 7 مايو سنة 1976 المجلس القضائي بوهران ،
 — منصور بوعمران الذي حكم عليه في 7 مايو سنة 1976 المجلس القضائي بوهران ،
 — خازم سعيد الذي حكم عليه في 20 مارس سنة 1979 محكمة دلس ،
 — بوداود حسين الذي حكم عليه في 26 يونيو سنة 1977 المجلس القضائي بتلمسان ،
 — وردان بوعلام الذي حكمت عليه في 27 يونيو سنة 1975 محكمة البليدة ،
 — بوزكري عبد القادر الذي حكمت عليه في 3 أكتوبر سنة 1977 محكمة بني صاف ،
 — بوناصر محمد الذي حكمت عليه في 3 مارس سنة 1978 محكمة القليعة ،
 — بوشوشة اسماعيل الذي حكم عليه في 6 ديسمبر سنة 1977 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — دحمان محمد الذي حكم عليه في 29 ديسمبر سنة 1976 المجلس القضائي بالبليدة ،
 — الاخضرى محمد الذي حكم عليه في 9 يوليو سنة 1975 المجلس القضائي بالبليدة ،
 — عبد العزيز ميلود الذي حكم عليه في 20 نوفمبر سنة 1970 المجلس القضائي بوهران ،
 — سنهاجي محمد الذي حكم عليه في 22 مارس سنة 1977 المجلس القضائي بتلمسان ،
 — مزيان حليلة التي حكم عليها في 16 ديسمبر سنة 1975 المجلس القضائي بمستغانم ،
 — شريفى بلحنفى الذي حكم عليه في 31 ديسمبر سنة 1971 المجلس القضائي بوهران ،
 — نويقاح أحمد الذي حكم عليه في 20 يونيو سنة 1977 المجلس القضائي بالاصنام ،

والمعتقل في مؤسسة إعادة التأهيل بقالمة .

— العمزاي محمد السعيد الذي حكم عليه في 19 يوليو سنة 1973 المجلس القضائي في تيزي وزو والمعتقل بمؤسسة الرقاية في برج منايل .

من باقى عقوبة الحبس كلها :

— رُفيزف صالح الذي حكمت عليه في 28 مارس سنة 1979 محكمة الجنايات بقسنطينة .
 والمعتقل بمؤسسة إعادة التأهيل بقسنطينة من سنتين سجنا :

— ابن حافظ على الذي حكمت عليه في 24 ديسمبر سنة 1977 محكمة الجناية بقسنطينة .
 والمعتقل بمؤسسة إعادة التأهيل بتازولت لامبيز من سنة واحدة حبسا .

2 - غير المعتقلين :

— شايب ابراهيم الذي حكم عليه في 30 مايو سنة 1972 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — بالاعور مسعود الذي حكم عليه في 30 أبريل سنة 1972 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — معلم بوزيد الذي حكم عليه في 30 أبريل سنة 1972 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — مكسن محمد الذي حكم عليه في 30 مايو سنة 1972 المجلس القضائي بقسنطينة ،
 — بركان بوخميس الذي حكم عليه في 27 ديسمبر سنة 1977 محكمة الحروش ،
 — ميلود العيد الذي حكم عليه في 18 يوليو سنة 1977 المجلس القضائي بمستغانم ،
 — مرابط عبد القادر الذي حكم عليه في 3 أبريل سنة 1978 المجلس القضائي بمستغانم ،
 — لعريبي عبد الرحمن الذي حكم عليه في 25 سبتمبر سنة 1973 المجلس القضائي بمستغانم ،
 — أوراغ عبد الله الذي حكم عليه في 10 ديسمبر سنة 1979 المجلس القضائي بقسنطينة ،

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 26 شوال عام 1400 الموافق 6 سبتمبر سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

وزارة الري

قرار مؤرخ في 24 رمضان عام 1400 الموافق 5 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بسلوك الموظفين التابعين لوزارة الري .

بموجب قرار مؤرخ في 24 رمضان عام 1400 الموافق 5 غشت سنة 1980، يكون الممثلون الذين عينتهم الادارة والممثلون الذين انتخبهم الموظفون في اللجان المتساوية الاعضاء المختصة لاسلاك موظفي وزارة الري وفقا للجدول الملحق :

ـ قاسم محمد الذي حكمت عليه في 7 فبراير سنة 1977 محكمة دلس ،

ـ بلال محمد الذي حكم عليه في 3 ديسمبر سنة 1974 المجلس القضائي بمستغانم ،

ـ عربوز مولود الذي حكم عليه في 17 أبريل سنة 1976 المجلس القضائي بالبليدة ،

ـ فلاح عمر الذي حكم عليه في 23 فبراير سنة 1977 المجلس القضائي بالبليدة ،

ـ على بختة التي حكمت عليها في 17 مايو سنة 1979 محكمة وادي رهيو ،

ـ سالم سعدية التي حكمت عليها في 13 يوليو سنة 1977 محكمة وادي رهيو ،

ـ رمضان فاطمة التي حكمت عليها في 13 يوليو سنة 1977 محكمة وادي رهيو ،

ـ بوشليل ميلود الذي حكم عليه في 14 مارس سنة 1977 المجلس القضائي بمستغانم ،

ـ بوشليل محمد الذي حكم عليه في 14 مارس سنة 1977 المجلس القضائي بمستغانم .

الملحق

ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين		اسلاك الموظفين
النواب	المرسمون	النواب	المرسمون	
مجيد عيسوق حسن رزق الله	عبد القادر قشيش محمد بغداني	عبد العزيز مشبك برهان الدين بوطلبة	بلقاسم بن موفق سيدي محمد بالرزاق	مهندسو الدولة
سعيد علام عبد الحميد العمري	علي داني نصر الدين فضيل	مراد كبيشي عبد الحميد العمري	مولود مدي عبد الوهاب عنوش	مهندسو التطبيق
احسن هلال	الاخضر قيزاتي	يوسف عمال	محمد أرزقي قرداش	مهندسو أشغال الدولة ، (سلك في طريق الزوال)

الملحق (تابع)

ممثلو الموظفين		ممثلو الموظفين		أسلاك الموظفين
النواب	المرسومون	النواب	المرسومون	
محمد العيد دب صالح عمراني نصر الدين ونزان	يحيى يحيواي ادريس بن ناصر جيلالي معرف	محمد دادو عبد الله بن حليلة أحمد بكة	شعبان عجاس عبد المجيد يوراوي عبد الحق سايح	التقنيون
علي بن صاحون قادة ضجري	عبد الحميد خالدي يوسف داغفالي	سليمان عوف محمد علي خوجة	ابراهيم ميديني العربي بن عمر	المساعدون التقنيون
حسين شيرقو بوبكر كربوح أحمد جودي	قطوشي طالب أحمد حاج ناير محمد بوسبيسي	علاوة جادي محمد عرب أحمد بورياح	السعيد بن عمروش حسين بوطالب يوسف حمود	أعوان تقنيون متخصصون
محفوظ طبرون الطاهر زريبي	محمد خريس بلقاسم بلعايدي	اسماعيل حميدوش علي عبد الغني	محمد عزوز أحمد بوقرة	أعوان تقنيون
شعبان بن عاد اسماعيل مدادي	ابراهيم بن أعراب سي السعيد بن ملاط	العربي مرابط ابن يوسف بن رمضان	صالح مهدي دحمان طالب	سائقو السيارات من صنف I و 2
رابح موجد مخطاح خيطا	العيد علواني عمرو حباش	علي ربيع السعيد ماشان	محمد المهداوي عبد الرحمن كواش	أعوان المكتب
رابح موجد جيلالي حاشلفي عبد القادر حادو	العيد باعوش بوزوينة بلزواك محمد مسلم	حبيب فرحات محمد طربلسي مفني برايك	محمد مروان اسماعيل بوعديري بولحبال سلامي	أعوان الاشغال
شعبان بن عاد اسماعيل مدادي	ابراهيم بن قراب سي السعيد زيدانيات	العربي مرابط ابن يوسف بن رمضان	سايح مهدي دحمان طالب	عمال مهنيون من صنف I و 2 و 3
اسماعيل زينب ابراهيم لعلاوي	سليمان بوروبا صالح زيدان	علي كروش محمد جادي	ابن رمضان قوديل الطاهر بوقرة	أعوان المصلحة
رابح بايو جيلالي حاشلفي عبد القادر حادو	عبد القادر باعوش بوزوينة بلزواك محمد مسلم	حبيب فرحات محمد طرابلسي مفني برايل	محمد مروان اسماعيل بوقديري بولحبال سلامي	أعوان الصيانة

وزارة التجارة

قرار مؤرخ في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على الأرقام الاستدلالية للأجور والمواد الخاصة بالأشغال العمومية والبناء المستعملة في الفصل الرابع من سنة 1979 لمراجعة الأسعار في عقود البناء والأشغال العمومية.

ان وزير التجارة ،

— بمقتضى الأمر رقم 67 — 90 المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانون الصفقات العمومية، والمعدل ،

— وبمقتضى الأمر رقم 74 — 9 المؤرخ في 6 محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتضمن مراجعة قانون الصفقات العمومية ولا سيما المادة 12 منه ،

— وبناء على محضر الجلسة رقم 28 المؤرخ في 22 يوليو سنة 1980 للجنة المركزية للصفقات والمتعلقة

بتحديد الأرقام الاستدلالية للأجور والمواد الواجب استعمالها لمراجعة الأسعار في عقود البناء والأشغال العمومية ،

— وبناء على اقتراح اللجنة المركزية للصفقات،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : يصادق على الأرقام الاستدلالية المتعلقة بالأجور والمواد بالنسبة للفصل الرابع من سنة 1979 المحددة في الجدول المرفق بهذا القرار، والمستعملة لمراجعة الأسعار في عقود البناء والأشغال العمومية .

المادة 2 : يكلف مدير الصفقات العمومية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 .

عبد العزيز حلاف

الملحق

جدول الأرقام الاستدلالية للأجور والمواد المستعملة بالفصل الرابع من سنة 1979

أ - الأرقام الاستدلالية للأجور المطبقة في الفصل الرابع من سنة 1979 :

1) الأرقام الاستدلالية للأجور الخاصة بالبناء والأشغال العمومية المستعملة على أساس 1000 في يناير سنة 1975 .

التجهيزات				الأشغال الكبرى	الأشهر
الدهان والزجاج	الكهرباء	النجارة	الترصيص والتدفئة		
1674	1625	1612	1636	1472	أكتوبر
1674	1625	1612	1636	1472	نوفمبر
1674	1625	1612	1636	1472	ديسمبر

هذا المعامل « K » حتى انتهاء العقود التي هي
 حين التنفيذ والمبرمة قبل 31 ديسمبر سنة 1970.
 2 - معامل « K » للتكاليف الاجتماعية،
 يستعمل في عقود الاسعار الخاضعة للمراجعة
 والمبرمة بعد أول يناير سنة 1971.

ويوضع معامل التكاليف الاجتماعية لعام 1979
 كما يلي :

1 - المعامل « K » (يستعمل للصفقات
 المبرمة قبل 31 ديسمبر سنة 1970).

- الفصل الثالث لسنة 1979 : 0,6200

2 - المعامل « K » (يستعمل للصفقات
 المبرمة بعد أول يناير سنة 1971).

- الفصل الرابع لسنة 1979 : 0,5330

ج - الرموز الاستدلالية المتعلقة بالمواد :
 الفصل الرابع لسنة 1979.

2) معامل الارتباط الذي يسمح بحسب الارقام
 الاستدلالية المستعملة على أساس 10000 في يناير
 سنة 1975 ابتداء من الارقام الاستدلالية المستعملة
 على أساس 10000 في يناير 1968 :

الاشغال الكبرى 1,288

الترصيص والتدفئة 1,552

النجارة 1,233

الكهرباء 1,233

الدهان والزجاج ... 1,274

التجهيز

ب - معامل « K » للتكاليف الاجتماعية

ابتداء من أول يناير سنة 1971 يطبق حسب
 الاحوال المذكورة أدناه في صيغ تغيير الاسعار،
 المعاملان المتعلقان بالتكاليف الاجتماعية :

1 - معامل التكاليف الاجتماعية « K »

ويستعمل في جميع العقود ذات الاسعار الخاضعة
 للمراجعة والمبرمة قبل 31 ديسمبر سنة 1978 ينشر

البناء

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Acp	لوحات موجة من الكتان الصخري والاسمنت	1709	1709	1709
Act	ناسورة من الاسمنت المضغوط	1000	1000	1000
Adp	سلك من الفولاذ الصلب للتسليح	846	846	846
Ap	دعامة صفيرة من الفولاذ IPN 140	2690	2690	2690
Ar	قضيب من الفولاذ المستدير للاسمنت المسلح	2110	2110	2110
At	قضيب من الفولاذ الخاص معقوف أو مائل	1886	1886	1886
Bms	لوح سميك من خشب التنوب الابيض	932	932	932

البناء (تابع)

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Brc	اجر مجسوف	1420	1420	1420
Brp	اجر ملان	1420	1420	1420
Caf	بلاط من الخزف	1311	1311	1311
Call	حجارة من عيار 25/60 للاشغال الكبرى	1000	1000	1000
Ce	بلاط من الاسمنت	1250	1250	1250
Cg	بلاط الفرانيت	1000	1000	1000
Che	الجير المائي	1000	1000	1000
Cim	الاسمنت CPA 325	1607	1607	1607
FP	حديد مسطح	2768	2768	2768
Gr	حصي	1302	1302	1302
Hts	اسمنت من نوع HTS	2318	2318	2318
Lmn	فضبان من الحديد المصفح للتجارة	2673	2673	2673
Moe	ريش من النوع المادي	1174	1174	1174
Pg	لبنات مجوفة من الاسمنت المهزوز	1000	1000	1000
PL	جيسس	1716	1716	1716
PM	فضبان من حديد تجارية	2657	2657	2657
Sa	رمل البحر أو التهر	1239	1239	1239
Sac	خشب التنوب المنشور المعد لدك	1016	1016	1016
Te	الاسمنت	1416	1416	1416
Fou	قرميد	1412	1412	1412
	خليط من كل نوع			

الترصيص والتدفئة والتبريد

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Atn	انبوب من الفولاذ الاسود	2460	2460	2460
Ats	صفيحة من فولاذ طوماس	2598	2598	2598
Bai	حوض حمام	1641	1641	1641
Bru	مشعل الغاز	1306	1307	1308
Buf	وعاء عام	1000	1000	1000
Chac	مرجل من الفولاذ	1498	1498	1498
Chaf	مرجل من الزهر	1325	1325	1325
Ca	مدور	1168	1448	1448

الترصيص والتدفئة والتبريد (تابع)

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Cut	ماسورة من نحاس	696	696	696
Grf	مجموعة مبردة	1505	1550	1550
Iso	قوقعة من صوف الصخر	1000	1000	1000
Le	مغسل وحوض لغسل الاواني	1023	1023	1023
Pbt	رصاص على شكل ماسورات	1724	1724	1724
Rac	شمع من الفولاذ	1481	1481	1481
Raf	شمع من الزهر	1071	1071	1071
Reg	تعيير	1425	1425	1425
Reg	خزان الانتاج الماء الساخن	1365	1365	1365
Rin	حنفيات صناعية	1244	1244	1244
RoL	حنفية من النحاس المصقول	3863	3863	3863
Rsa	حنفية صحية	2419	2419	2419
Tac	ماسورة من كتان الصخر والاسمنت	1120	1120	1120
Tag	ماسورة من الفولاذ المكلفن	2519	2519	2519
Tcp	ماسورة من الكلورور البوليفينيل	1000	1000	1000
Trf	ماسورة ووصل من الزهر	1763	1763	1763
Znl	الزنك المصفح	689	689	689

النجارة

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Bo	الخشب المعاكس من نوع «أكومي»	1250	1250	1250
Brn	الخشب الاحمر من الشمال	736	736	736
Pa	مفصل للابواب مصفح	1538	1538	1538
Pab	لوحات من الخشب المضغوط	1350	1350	1350
Pe	لسان قفل ثابت	2368	2368	2368

الكهرباء

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Cf	سلك من النحاس	1090	1090	1090
Cpfg	حبل من المجموعة ذات الاسلاك المتصلة			
	الصلبة	1000	1000	1000
Oth	حبل من المجموعة ذات السلك الموصل			
	الصلب	1000	1000	1000
Onf	سلك من المجموعة ذات السلك الموصل			
	الصلب	1000	1000	1000
It	قاطع	1000	1000	1000
Rf	عاكس	1258	1258	1258
Rg	مسطرة صغيرة	1042	1042	1042
ste	قاطع التيار الكهربائي	1000	1000	1000
Ip	ماسورة بلاستيك صلبة	914	914	914

الدهان والزجاج

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Ochl	مطاط	1025	1025	1025
Ey	دهان ابيوكسي	1003	1003	1003
Gly	دهان غليسيروفتاليك	1004	1004	1004
Pea	دهان مانع للصدا	1007	1007	1007
Peh	دهان زيتي	982	982	982
Pev	دهان فينيليك	760	760	760
Va	زجاج مقوى	1187	1187	1187
Vg	زجاج سميك مضاعف	1144	1144	1144
Vgl	زجاج خاص بالمرايا	1000	1000	1000
Vv	زجاج من النوع المعادى	2183	2183	2183

عزل السوائل

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Blo	الزفت المؤكسد	950	950	950
Chb	غطاء مرن ملبس بالزفت	1890	1890	1890
Chs	غطاء مرن سطحه من الألومينيوم	1701	1701	1701
Fel	لباد مشرب	1511	1511	1511

الأشغال الخاصة بالطرق

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
BIL	الزفت من نوع 100X80 المد للتعطية	1000	1000	1000
Cutb	كوتباك	1000	1000	1000

صناعة الرخام

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
MF	رخام فلفلة	832		832

أنواع مختلفة

الرموز	تعيين المنتجات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
Al	سبائك الألومينيوم	1630	1630	1630
Ea	بنزين للسيارات	1081	1081	1081
Ex	متفجرات	1606	1606	1606
Gom	الغازوال المباع في البحر	1000	1000	1000
Got	الغازوال المباع في البر	1242	1242	1242
Pn	إطارات مطاطية	972	972	972
Tpf	النقل على السكك الحديدية	2103	2103	2103
Tpr	النقل عبر الطرق	1086	1086	1086
Yf	الزهر المستورد	1333	1333	1333

تنبيه :

ان التغييرات التي طرأت ابتداء من أول يناير سنة 1976 بالنسبة للقائمة القديمة الحاصه بالرموز الاستدلالية للمواد على اساس 1000 في يناير سنة 1968 هي التالية :

1 - البناء

ألغيت الرموز الاستدلالية التالية :

ACP لوحة موجة من الكتان الصخري والاسمنت
AS فولاذ خاص ذو مقاومة عالية
CAL حجارة من عيار 25/60 للاشغال الكبرى من الاسمنت
TE القرميد ذو الاسفاط الصغيرة :

غيرت الرموز الاستدلالية التالية :

- أجر مجوف ذو 3 ثقب BR 3 وأجر مجوف ذو 12 ثقب (BR 12) بـ «أجر مثقوب» (BRS)
- حصى مكسرة (Grg) وحصى مدورة (Grl) بـ «حصى» (Gr)

- الجبس من نوع «كانديشين» (PLI) والجبس من نوع «فلور» (P.12) بـ «جبس» (PL)

رمز استدلالى جديد :

Hts اسمنت من نوع Hts

2 - التريض والتدفئة

الغيب الرموز الاستدلالية التالية :

Buf وعاء عام من الزهر المطلى بالمينا

Rob حنفية ذات معيار للصب

TFO ماسورة من الزهر موحدة ومعرضة على

عمل القوة النابذة :

غيرت الرموز الاستدلالية التالية :

- مشعاع من نوع «ايدىال كلاسيك»

(Ra) بمشعاع من الزهر (Raf)

- ماسورة من كتان الصخر والاسمنت من النوع

المعد للبناء (Tac) وماسورة من كتان الصخر

والاسمنت من نوع (EUVP) بماسورة من

كتان الصخر والاسمنت (Tac)

الرموز الاستدلالية الجديدة :

Bru موقد غاز
Chac مرجل من الزهر
Chaf مرجل من الفولاذ
Cl مدور
Grf مجموعة مبردة
Rac مشعاع من الفولاذ
Reg تجميع
Kin حنفيات صناعية

3 - النجارة

بدون تغيير

4 - الكهرباء

ألغى الرمز الاستدلالي التالي

Tupt أنبوب معزول من نوع TP ذو II مم

غيرت الرموز الاستدلالية التالية :

- «قاطع التيار مزدوج القطب» (Ceb)

بـ «قاطع للتيار الكهربائي» (Ste)

- «عاكس صناعي» (Da) بـ «عاكس» (RF)

- أنبوب من الفولاذ مطلى بالمينا (Da)

بـ «ماسورة بلاستيكية صلبة» (RF)

5 - الدهان والزجاج

ألغى الرمز الاستدلاليان التاليان :

HL خلاصة القطران «كريوزوط»

Vd زجاج سميك مضاعف

الرموز الاستدلالية الجديدة :

Cohl مطاط مكلور

Ey دهان ايبوكسى

Gly دهان غليسيروفتاليك

Vgl زجاج خاص بالمرايا ذو 8 مم

6 - عزل السوائل

ألغى الرمز الاستدلالي «أسفلت أفيجان» (ASP)

وأدخل الرمز الاستدلالي الجديد «غطاء مرن

ملبس بالزفت» (Chb)

7 - الاشغال الخاصة بالطرق

بدون تغيير

8 - صناعة الرخام

بدون تغيير

9 - أنواع مختلفة

ألغيت الرموز الاستدلالية التالية :

AL سبائك الالومينيوم

Fg شريط رقيق من معدن

GOM غازوال مبيع فى البحر

YF الزهر المسترد

ان الرموز الاستدلالية التالية الملقاة تبقى لكى
يتم الحساب على أساسها وليكر لا تطبق الا على
العقود التى أبرمت قبل تاريخ القرار

البناء

ACP لوحة موجة من الكتان الصخرى

• والاسمنت

CAIL حصى من عيار 25/60 للاشغال الكبرى من

الاسمنت

الترصيص والتدفئة

Buf وعاء عام

الدهان والزجاج

VD زجاج سميك مضاعف

أنواع مختلفة

AL سبائك الالومينيوم

GOM الغازوال المبيع فى البحر

YI الزهر المسترد

انذارات لمقاولين

أيام من نشر هذا الانذار فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

1 - استئناف الاشغال المذكورة أعلاه والتي هي
متوقعة ،

2 - تمويل الورشة بالعتاد وأدوات البناء بصفة
فعالة ،

3 - تقوية وسائل التنفيذ البشرية ،

4 - الزيادة فى سرعة الانجاز لتدارك التخلف
الحاصل ،

يطلب من السيد محمد خروبي، المقاول فى
الاشغال العمومية والبناء، الساكن فى باب سى
صحراوى بالمدينة، ومتعهد الصفقة المكتتبة فى 9
يناير سنة 1979 حسب اعلان لجنة الصفقات التابعة
للولاية، رقم 115 الصادر فى 21 أبريل سنة 1979،
والتي صادق عليه السيد والى ولاية المدينة فى 28
أبريل سنة 1979، وتتعلق هذه الصفقة بانجاز
مجموعة سكنية تتألف من عشرين (20) مسكنا،
ومركز تجارى وقاعة متعددة الاستعمال بالقريّة
الاشتراكية للشورة الزراعية «القوية» بدائرة
البرواقية أن يقوم بما يأتى فى أجل عشرة (10)

مارس سنة 1979، حسب اعلان لجنة الصفقات التابعة لولاية المدية تحت رقم 126، بتاريخ 21 أبريل سنة 1979، والتي صادق عليها والى المدية فى 28 أبريل سنة 1979 والخاصة بانجاز مجموعة وحيدة مكونة من أربعين (40) مسكنا فى القرية الاشتراكية للشورة الزراعية الاولى، دائرة البرواقية أن يقوم بما يأتى فى أجل عشرة (10) أيام ابتداء من نشر هذا الانذار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية اشعبية :

1 - استئناف الاشغال المذكورة أعلاه والتي هى متوفرة ،

2 - تمويل الورشة بالعتاد ومواد البناء بصفة فعالة ،

3 - تقوية وسائل التنفيذ البشرية ،

4 - الزيادة فى سرعة الانجاز لتدارك التخلف الحاصل .

واذا لم يستجب لهذا الانذار فى الاجل المحدد، تطبق عليه الاحكام الجزرية المنصوص عليها فى المادة 35 من دفتر الشروط الادارية العامة .

واذا لم يستجب لهذا الانذار فى الاجل المحدد، تطبق عليه الاحكام الجزرية المنصوص عليها فى المادة 35 من دفتر الشروط الادارية العامة .

يطلب من السيد محمد مزوغ، المقاول فى الاشغال العمومية والبناء، المستوطن فى 15 شارع العربى التبسى، ومتعهد الصفقة الخاصة ببناء 96 مسكنا حضريا فى المدية، أن يمول الورشة بمواد البناء وتقوية الوسائل البشرية، فى أجل عشرة (10) أيام ابتداء من نشر هذا الانذار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وذلك لتدارك التخلف الحاصل فى انجاز هذه المساكن وتسليمها .

واذا لم يستجب لهذا الانذار فى الاجل المحدد، تطبق عليه الاحكام الجزرية المنصوص عليها فى المادة 35 من دفتر الشروط الادارية العامة .

يطلب من السيد فشيلى بوزيد، المقاول فى الاشغال العمومية والبناء، المستوطن فى 9 نهج الايناء بوزيد المدية، ومتعهد الصفقة المكتتبه فى 27